د. محفوظ رموم *

سوق العمل أو الوظائف الإدارية والعلمية في الجزائر خلال العهد العثماني

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

إن العالم أو المثقف–في أي مجتمع وأي فترة–تتجاذبه المسؤولية العلمية إلى جانب الحاجات النفسية والاجتماعية والاقتصادية،وبين هذا وذلك موقع رجل العلم في الجزائر خلال العهد العثماني، ففي مجتمع–أولى أولوياته الحرب والتجارة– مارس العلماء الجزائريون وظائفهم المتنوعة، والتي سمحت لبعضهم بالتواجد كفئة في طبقة اجتماعية محظوظة، لها امتيازاتها ومجال عملها، في حين ظلت الغالبية منها في أدنى السلم الاجتماعي .

ولتسليط الضوء أكثر على هذه الفئة، ومدى تشابك علاقاتها، يجدر بنا أن نلقي نظرة على أهم الوظائف التي كانت مفتوحة أمامها آنذاك، ومن ثم تحديد مدى حركة سوق العمل من جهة،وما واكبه من صراع وتنافس على الوظائف من جهة أخرى.

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر– بالجامعة الإفريقية/ أدرار/ الجزائر.

أولا: أهم الوظائف الإدارية والعلمية الأساسية:

لم يكن العلماء في الجزائر، وإلى غاية العهد الزياني، مهيكلين إداريا، وبشكل رسمي، إلا في بعض الوظائف المهمة، لكن مع استقرار سلطة الأتراك بدا أن جهازا بيروقراطيا[١] أخذ في التشكل اعتمادا-في البداية-على موارد بشرية تركية، سرعان ما فتحت أبوابه أمام علماء البلد لتغطية النقص، وضمان إحكام السيطرة على المناطق المفتوحة. وكانت أهم الوظائف الرسمية العليا آنذاك هي:

١- وظيفة الإفتاء: وتأتي على رأس السلم الوظيفي من حيث الأهمية،بسبب مكانة المفتي البارزة في صياغة الأحكام والقوانين، حيث كانت المكانة العلمية،والشهرة،شرطا أساسيا لشغل هذا المنصب، الذي استحدث من طرف الأتراك-على شاكلة ما كان في اسطنبول-وأطلقوا على من يتولاه اسم "شيخ الإسلام."[٢] وقد جعلوه برأسين: أحدهما المفتي الخاص بالمذهب الحنفي، و الثاني بالمذهب المالكي، فكان الأخير يعين اعتمادا على جماعات الضغط في المدينة،وكان يؤتى بالأول مع الباشا من عاصمة الخلافة،ثم أصبح يعين من الكراغلة لاحقا.[٣]

يتمتع المفتون الرئيسيون،سواء في عاصمة الأيالة أو عواصم البايليكات، برئاسة المجلس الأعلى، الذي ينعقد أسبوعيا في الجامع الأعظم، بحضور القاضيين، وكبار العلماء، وممثل عن الباشا أو الباي للنظر في القضايا الكبرى، أما القضايا الصغرى فقد كان يتولاها القضاة العاديين.

لقد اختلف حول تطبيق أحكام هذا المجلس، ومن له سلطة القرار النهائي،[٤] وإذ نرجح الرأي القائل بأن كلمة الفصل كانت ترجع للمفتي المالكي، فإن ذلك لا يعني أن مهمة المفتي الحنفي اقتصرت على الإشراف الفقهي والإداري على مساجد الأحناف،كما يذهب إلى ذلك البعض،بل كان يتدخل في قضايا متعددة،بما في ذلك الفصل في بعض الأمور السياسية والتجارية.[٥]

وأمام أهمية هذا المركز اجتماعيا ودينيا، فإن عائلات بعينها سيطرت على منصب الإفتاء، وتوارثته لأجيال. فعلى المذهب المالكي اشتهرت عائلة قدوره، وعلى المذهب الحنفي عرفت عائلة ابن رجب تداول المنصب بين أبنائها. ويرجع هذا التنافس إلى الامتيازات التي كان

يتحصل عليها من يتصدر هذا المنصب، مما جعل الصراع عليه كبيرا بين الأسر العلمية،كما سنرى،خاصة وأن المفتي كثيرا ما كان يجمع وظائف أخرى كالتدريس،والخطابة،والقضاء، ولم تستثنى منه سوى نظارة الأوقاف التي لم تكن من نصيبه إلا نادرا.(٦)

٢- وظيفة القضاء والتوثيق: من ملامح التغيرات الثقافية في العهد العثماني التعدد المذهبي، فإلى جانب المذهب المالكي أدخل المذهب الحنفي، فأصبح القضاء هو الآخر ثنائي المذهب. وقد عرف التنظيم القضائي تسلسلا هرميا يرأسه قاض حنفي و آخر مالكي، يساعدهما مجموعة من الموثقين والعدول، ثم يتكرر هذا النموذج في عواصم الإقليم الثلاث قسنطينة والمدية ومعسكر، ويتدرج في بقية المدن الكبرى، ليصبح أحادي المذهب في المدن الصغرى والأرياف، بسبب تركز الأتراك الأحناف في المدن الرئيسية فقط.

يتم تنصيب القاضي من طرف الباشا، بما في ذلك قضاة عواصم الأقاليم ومدنها الكبرى،ثم يحضر القاضي بنفسه أمام لجنة العلماء لإقراره على وظيفته الجديدة، وذلك بناء على مستواه العلمي.

كان قرار التنصيب يتضمن مكان ومقر الوظيفة، وتاريخ توليها، والمذهب الذي يتم تولى الحكم به. وهذا ما وجدناه في رسالة تولية القاضي محمد بن الحسين ببجاية أيام محمد باشا سنة ١٢٠١هـ/١٧٠٠م، والتي عثرنا عليها بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية وردت تلك المعلومات بالتفصيل :"...فقد أنعمنا عليه وولياه قاضيا مرضيا محضيا ببلد بجاية...سالكا في ذلك أحسن المسالك حاكما بالمشهور من مذهب الإمام مالك بحيث لا تهتك له حرمة ولا يهظم(كذا) له جناب ولا يصله أحد بإذاية ولا بمكروه ولا يقاس بما يقاس به غيره ولا لأحد إليه من سبيل بوجه ولاحال..."(٧) .

إن مثل هذه الرسالة تؤكد قوة موقف القضاة المعنوية، ومن ثم قدرتهم على اتخاذ القرارات بعيدا عن الضغوطات، وهذا ما أكده الرحالة الأوربيون الذين جاءوا الجزائر أو استقروا بها في مذكراتهم، كما أثبتته وقائع الدعوى التي رفعتها آمنة بنت صالح باي ضد أبيها، وهو باي بايلك قسنطينة، بدعوى أنه منعها من وقف كان قد حبسه عليها وعلى إخوتها،حيث حكم القاضي آنذاك، شعبان بن عبد الجليل، لصالح آمنه بثبوت الوقف.(٨)

اختلفت أجور القضاة حسب درجاتهم في السلم القضائي، وأماكن عملهم، لكن الثابت أن قاض المظالم وقاض المواريث كانت لهما مكانة خاصة، لأن المنصبين يؤهلان صاحبهما لمنصب القضاء العام أو الإفتاء، عدا الامتيازات التي يحصل عليها متوليهما من هنا وهناك.

فقاضي مواريث محكمة قسنطينة مثلا كان يتقاضى عشرة في المائة عن كل حالة تقسيم للتركة، أما قاضي التيطري فكانت أجرته ستة سلطاني[٩]،وبذلك تتأكد لنا أهمية القضاء كمنصب قاض له أهميته التي تنبع من المكانة الاجتماعية الراقية التي يوفرها لصاحبه من جهة، وللريع الذي يذره المنصب من جهة أخرى، إلى جانب الأجرة الدائمة التي يتقاضاها القاضي بشكل دوري.

ومن جهة أخرى تبرز لنا أهمية جهاز القضاء باعتباره أحد أهم الأجهزة الإدارية التي استوعبت ووفرت لخريجي المؤسسات التعليمية وظائف قارة، ويتضح ذلك أكثر إذا ما علمنا حجم العدول، والموثقين، والمحضرين القضائيين(الشواش)، والشهود الملحقين بالجهاز القضائي أو بالباش دفتر المكلفين بكتابة السجلات.[١٠] ففي قسنطينة مثلا حفلت سجلاتها بأسماء القضاة المشهورين كقاسم الفكون ومحمد الكماد، ومشاهير العدول كالحاج علي النوري، والسيد العربي الأموي، ومحمد البرادعي، ومصطفى بن عبد الجليل، ومحمد الشريف،وبلقاسم المسبح وغيرهم كثير، مما يدل على تعدد المناصب داخل مؤسسة القضاء، وقدرتها على استيعاب عدد مهم من خريجي المؤسسات الثقافية والعلمية في الجزائر خلال الفترة العثمانية.

٣- وظيفة الإمامة والخطابة: الإمام كما ورد في دائرة المعارف الإسلامية هو من يؤم الناس في الصلاة، والخطيب هو من يتولى خطبة الجمعة في المسجد الجامع، ويذهب معظم المؤرخون في الجزائر إلى أن الخطيب في العهد العثماني كان يجمع وظيفة الإمامة إلى الخطابة..

والحق أن خطيب الأعياد والجمع لم يكن يؤم الناس في سائر الأيام، بدليل وثائق أوقاف المساجد التي أوردها ديفوكس Albert Devoux ولوكلارك Leclerc وشارل فيرو Charles Feraud في دراستهم بالمجلة الإفريقية Revue Africaine، والتي خصت-في معظمها- الخطيب والإمام بجرايات (أجور) لكل واحد منهما على حدا.

كانت الإمامة والخطابة منصبين مهمين في الجزائر في العصر الحديث، على الأقل في المساجد الكبرى ذات الأوقاف الكثيرة. ففي الجامع الكبير بقسنطينة كان الخطيب يتقاضى مائة ريال،

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ويأتي بذلك على رأس كل موظفي الجامع، بما في ذلك المدرس، في حين لايتقاضى الإمام سوى نصفها. و هذا الترتيب نفسه نجده في جامع سوق الغزل بالمدينة نفسها.

أما وقفية جامع خضر باشا بالعاصمة، فقد نصت على دفع خمسين دينارا لمن يتولى الخطبة، دون الإشارة للإمام ولا لأجرته، مما يؤكد أن هذا المنصب كان يسند للخطيب في هذا الجامع. أما في جامع العين البيضاء بمعسكر فكان كل من الخطيب والإمام يأخذ أربعون ريالا للواحد.[١١]

لقد عرفت الثقافة في العهد العثماني تراجعا كبيرا أثر على المستوى العلمي والفقهي للفقهاء، والأئمة، والخطباء، حتى أن بعضهم تصدر للمنصب وهو لا يحسن نظم خطبة سليمة، وقد أشار إلى ذلك الرحالة المغربي أبو سالم العياشي، الذي نعى على إمام المسجد المالكي بورقلة كثرة لحنة في القرآن الكريم، والتحريف والتقديم والتأخير أثناء قراءته،[١٢]كما أورد الفكون الحفيد في كتابه "المنشور" نماذج لهؤلاء، إلى درجة أنه كان يكتب الخطبة بنفسه لأحد بن باديس خطيب أحد مساجد قسنطينة.

مع ذلك لم تخل الفترة من خطباء متمكنين، حيث اشتهرت خطب المقري ومصطفى البوني بعناية، وقرباش أفندي بالجامع الجديد بالعاصمة، وعبد الكريم الفكون الحفيد بقسنطينة،والذي جمع خطبه في صحائف، كما أخبرنا في كتابه المنشور ،ولكنها للأسف لم تصلنا.

٤- وظيفة التدريس: تعتبر من الوظائف الرسمية التي استوعبت عددا كبيرا من خريجي المدارس، ووفرت لأصحابها مكانة علمية وأدبية واجتماعية مهمة.[١٣] وذلك بسبب دخلها الوقفي القار.

اختلفتْ أجور المدرسين من مسجد لآخر، ومن مدينة لأخرى، وذلك بحسب مداخل وحجم وقفيات المراكز العلمية والدينية. فقد خصت وقفية جامع خضر باشا دينارين لقارئ الصلاة المحمدية كل يوم اثنين وخميس، ومثلها لقارئ"كتاب التعريف" في التصوف، في حين خصت المدرس المالكي، ومدرس"صحيح البخاري"، ومدرس مختصر ابن أبي جمرة، وقارئ الرسالة بثلاثين دينارا لكل منهم.[١٤]

و في المدرسة الكتانية بقسنطينة خصص لمدرسها المالكي المذهب ثمانية وأربعون ريالا، في الوقت الذي تصل فيه أجرة نظيره بجامع العين البيضاء بمعسكر إلى ستين ريالا.[١٥] وهنا تجدر بنا

الإشارة إلى أن هذه الرواتب يجب أن تقرأ على ضوء الوضع الاجتماعي والاقتصادي لبايلكات الجزائر في العهد العثماني، وقيمة عملة كل بايلك على حدا،كما أن هذه الأجور خاصة بكبار المدرسين في أهم مدارس ومساجد الأيالة، وفي كبريات حواضرها فقط.

اشتهر عدد كبير من كبار المدرسين الجزائريين، وذاع صيتهم، وشدت إليهم الرحال، لتلقي العلم على أيديهم، فزادت شهرة المؤسسات التي تصدروا التدريس بها كمدرسة الأندلسيين، ومدرسة مازونة و مدرسة خنقة سيدي ناجي، وزاوية جامع القشاش التي ضمت لوحدها إحدى عشرة حلقة علم.

ولعل من أشهر مدرسي الجزائر آنذاك المفتي سعيد قدوره (المتوفى سنة ١٦٥٥م) الذي تصدر الفتوى والتدريس بالجامع الأعظم بالعاصمة، وتخرج على يده عدد كبير من علماء الجزائر، منهم عيسى الثعالبي (المتوفى سنة ١٦٦٩م)، ويحي الشاوي (المتوفى سنة ١٦٨٤م)، اللذان تقلدا مهمة التدريس بنفس الجامع، وهو الجامع الذي تجاوز عدد موظفيه الستين بين أئمة، ومؤذنين، وقراء، ومدرسين، تداولوا على أزيد من اثنتي عشرة حلقة يوميا.

٥- وظيفة ناظر الأوقاف: عرفت الأوقاف-باعتبارها مؤسسة اجتماعية وثقافية-تزايدا كبيرا مع دخول العثمانيين، واعتماد مذهبهم الحنفي، الذي يجيز استمرار انتفاع الواقف بوقفه حتى وفاته، بخلاف المذهب المالكي الذي يلزم الجهة المستفيدة من الوقف باستخدامه مباشرة،[١٦]، وهذا ما يفسر ظاهرة وحركية التحبيس بالجزائر خلال العهد العثماني، هذا الوقف الذي سمح بدوره في إيجاد سوق عمل واسعة للمثقفين بمختلف تخصصاتهم.

كان الوقف يشرف عليه ناظر يعينه الواقفون أنفسهم، يساعده مجموعة من الوكلاء الثانويين والشواش والكتبة والعدول.[١٧] وقد زخرت مصادر تلك الفترة بأسماء النظار ووكلاء الأوقاف المتسلقين لتحقيق الثراء، وتحويل أموال الوقف لحسابهم الخاص، فقد أورد الفكون في منشوره أن الشيخ ابن نعمون ناظر الأوقاف بقسنطينة غير الكثير من الأحباس، وهتك حرمتها، وتجرأ على بيع أكثر من خمس وثلاثين وقفا، أما حميدة بن حسن الغربي فقد استولى على ريع أحباس مسجد أبي مصباح عبد الهادي بنفس المدينة.

وقد حاول بعض البايات تدارك الأمر، فأصبحوا يعينون نظار الأوقاف بأنفسهم، إلا أن ذلك لم يقض على ظاهرة تحويل أموال الصالح العام، بل أن المنصب نفسه كان يدر على صاحبه أرباحا إضافية، وقد استغل بعض النظار عجز المجلس العلمي على أداء دوره الرقابي، ومحاسبة

الوكلاء والقائمين على القطاع، لإساءة التصرف، والاستفادة الخاصة من الأوقاف، وهذا ما دفع الباي محمد الكبير، حاكم بايلك الغرب الجزائري، إلى تتبع أوقاف مدرسة تلمسان التي استولت عليها الأيدي، كما ورد في مصادر الفترة، وهو العمل نفسه الذي قام به صالح باي قسنطينة (المتوفى سنة ١٧٩٢م)، حيث اتخذ إجراء محاسبة الوكلاء كل ستة أشهر، وتسجيل الأحباس قديمها وجديدها في سجلات خاصة، لحصرها وتسهيل مراجعتها، وتمكين الرقابة من ممارسة عملها الرقابي دوريا.[١٨]

مع ذلك ظلت-الأوقاف على كثرتها-معرضة للضياع، بسبب احتفاظ الناظر بكامل صلاحيات عقد الصفقات، وشراء الأوقاف، واستبدالها. كما أن التنظيم المؤسساتي الذي قام به بعض البايات، كما سبق و أن ذكرنا، لم يطل سوى المدن الكبرى، وحتى في المدن لم يتعد بعض المؤسسات الوقفية التي تتبع سلطة البايليك (الحكومية أو شبه حكومية)، على خلاف ما شاهدته مثيلاتها في المشرق من تنظيم، واتساع، وقدرة على استيعاب أعداد لا تحصى من الموظفين وطالبي العمل.

٦- وظيفة الكتابة: يشترط في من يتولى وظيفة الكتابة أن يكون متمكنا في البيان، خطاطا، عارفا بقواعد اللغة العربية، والتركية، وحتى بعض اللغات الأخرى كالفرنسية والإيطالية والإسبانية مثلا. فهذا أحمد الفاسي الذي شغل هذا المنصب لدى أمراء بني عباس، قد عرف عنه جودة الخط، ودقة العبارة، ووضوح المعنى، وفصاحة القلم،كما أخبر بذلك الفكون.

لقد كان الكتبة موظفين ملحقين بقصور الإمارة في عواصم الأقاليم، كما شكلوا جهازا بيروقراطيا مهما في تسيير دواليب السلطة، فكان منهم قراء الرسائل، وكتابها، ومترجموها، وحفاظها بقسم الأرشيف.[١٩] واشتهر منهم محمد ابن ميمون كاتب الباي محمد بكداش وصاحب تأليف "التحفة المرضية في أخبار الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية"، وابن هطال كاتب الباي محمد الكبير وكاتب سيرته في التأليف المعروف باسم "رحلة الباي محمد الكبير إلى الجنوب الصحراوي الجزائري".

٧-السفارة: تعتبر السفارة من المهمات الدبلوماسية التي كانت السلطة تخص بها العلماء من ذوي الشهرة، وأصحاب الفصاحة والقدرة على التأثير والإقناع، بل والأقرب إلى رجالات بلاط الدولة المرسل إليها.

فحينما أوشكت الحرب أن تقع بين أتراك الجزائر وسلاطين المغرب الأقصى، أرسل حسين باشا العالم الجليل الشيخ محمد بن علي الخروبي المتوفى سنة ١٥٦٩م، على رأس سفارة لإجراء المفاوضات مع الأسرة السعدية، وترسيم الحدود، وبذلك تفادى البلدين الدخول في المواجهة العسكرية.

وفي سنة ١٦٩٣م، أي زمن مولاي إسماعيل العلوي الذي حكم بين ١٦٧٢-١٧٢٧م، حل بالجزائر وفد من علماء المغرب، بهدف عقد اتفاقية هدنة بين الطرفين، على خلفية وقوف أتراك الجزائر إلى جانب ثورة البربر والطريقة الدلائية بالريف المغربي، فكان دور علماء الجزائر واضحا، حيث استقبلوا أعضاء الوفد ورافقوه إلى الديوان، أين اشتركوا في المحادثات التي دارت بين الطرفين.

وقبل ذلك، وفي سنة ١٦٥٤م، قاد العالم والمفتي الشيخ أحمد القوجلي سفارة رسمية إلى اسطنبول في شأن الأهوال التي مرت بها الأيالة، شارحا أوضاعها، ومحذرا من تكالب الدول الأوروبية، وازدياد الهجمة الشرسة التي تقودها فرنسا واسبانيا عليها.

كما كلف محمد بن العنابي بسفارة إلى المغرب لطلب مساعدات عسكرية، بعد الهجمات التي تعرضت لها الجزائر مطلع القرن التاسع عشر، منها حملة اللورد اكسموث الإنجليزي سنة ١٨١٦م، ثم أعقبها بسفارة أخرى في عام ١٨٢٦م.

أما الشيخ أحمد بن هطال فقد كلفه محمد الكبير باي وهران، بقيادة مفاوضات شراء السلاح من المغرب لتدعيم الترسانة الحربية الجزائرية بعد توقف الإمدادات التي كانت تحصل عليها الجزائر سنويا من الدولة العثمانية، وذلك للوقوف في وجه الإسبان المحتلين لمدينة وهران.[٢٠]

إذن لم تكن السفارة وظيفة بعينها، ولا سوق عمل مفتوح في وجه الفئات المتعلمة، ولكنها غالبا ماكانت تسند إلى بعض العلماء من دون مرتب دائم، وإنما كانت الهبات والعطايا تتقاطر على السفير إذا ما نجح في المهمة التي أوكلت إليه.

ثانيا:الوظائف صراع من أجل البقاء:

لم يكن للتوزيع الوظيفي الامتداد الأفقي أو العمودي الواسع داخل المنظومة الإدارية في الجزائر العثمانية، مما أدى إلى بروز ظاهرة السعي الحثيث، والتنافس الشرس، من أجل الحصول على الوظيفة. و أمام هذا الشح المسجل في سوق العمل فقد استعملت في هذا التنافس كل الوسائل الشريفة في بعض الأحيان، والغير شريفة في أحيان كثيرة، وهذا ما يبرر انتشار الأمراض الاجتماعية والبيروقراطية السلبية في الأوساط العلمية آنذاك كالوساطة، وادعاء العلم، والوشاية، والمدارات، والنفاق، وهي أخلاق رائجة، أصبحت أساس الحصول/ أو البقاء في المنصب المشغول كما سنرى.

١-التنافس على الوظائف: لقد حفل كتاب "منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية" لصاحبه العالم الفقيه عبد الكريم الفكون، بأخبار التنافس بين العلماء للحصول والبقاء في منصب العمل، وقد أرخ هذا المصدر لمجال مهم في الحياة الاجتماعية، والعلاقات بين مختلف عناصر الفئات المثقفة، بما تناوله من نقد للمستوى العلمي والأخلاقي المتدني لعلماء عصره إبان القرن السابع عشر الميلادي، ودورهم الفكري المتراجع، ومكانتهم الاجتماعية، وهي الأمور التي لم يوليها الكثير من الباحثين اهتماما، رغم أنها تشكل ميدانا خصبا، يستحق أن يكون موضوع بحث ودراسات أكاديمية متخصصة..

ويكفي حصر النماذج التي أوردها الفكون، لمعرفة مدى الصراع الذي عاشته النخب المثقفة في الجزائر، من أجل المحافظة على المنصب بكل الوسائل، ولو كان ذلك على حساب الأخلاق، وهي المسألة التي ألقى عليها صاحب الكتاب الضوء، بكثير من الجرأة،قل وجودها في بقية مصادر تلك الفترة، والتي لم تعر الظواهر الاجتماعية السلبية كبير اهتمام.

زادت قيمة الوظيفة أكثر مع زيادة حالة الفقر التي عان منها معظم المثقفون آنذاك، ما عدا أصحاب المكانة المنتمون إلى طبقات أرستقراطية، أو المقربون من السلطان فيما يعرف بظاهرة مثقف السلطة التي لم يخل منها مكان ولا زمان.

أمام قلة ميادين العمل الخاصة بهذه الفئة، انتشرت مظاهر سلبية عديدة، حيث أصبح الحصول على منصب رفيع يتم بوساطة من لهم سلطة القرار والتأثير، وليس بالضرورة الكفاءة

والقدرة من يرشح صاحبها لمثل هذه المراتب. فقد وقفنا على قصيدة[٢١] مدح فيها الشيخ محمد السنوسي- دون تورية- الشيخ مسلم بن عبد القادر الذي توسط له للحصول على منصب الإفتاء لدى باي وهران. كما عثرنا على رسالة مخطوطة بالمكتبة الوطنية من الشيخ الطاهر بن أبي معزة يلتمس فيها صراحة وساطة شيخ الطريقة الدرقاوية أبي عبد الله سيدي محمد العربي للبقاء في منصب القضاء الذي كان يشغله، وترددت حوله وشايات كادت تؤدي إلى عزله منه.[٢٢]

كان الصراع محتدما على المناصب العليا، فهذا يحي بن محجوبة نازع القضاء الشيخ محمد الكماد، وكان السيخ عبد اللطيف بركات مغاضبا ومضادا للشيخ محمد الغربي،برغم صداقة الصغر، التي لم تشفع لهما في صراعهما على المنصب ذاته، وظل التنافس بين الشيخ محمد ابن نعمون والشيخ أحمد ابن باديس-وهما من عائلتين قسنطينيتين اشتهرتا بحيازة المناصب العلمية والمخزنية-يزداد اشتعالا بتدخل الواشين، حتى فرقت صداقتهم، ومزقت أخوتهم بسبب منصب رئاسة المجلس العلمي لمدينة قسنطينة،ولم يفصل بينهما سوى تدخل السلطة في العاصمة التي عزلت الأول وسجنته.[٢٣]

لم يكن الصراع حول المناصب مقتصرا على الوسائل التي تم ذكرها، بل تعدتها إلى استخدام الرشوة والدس والوشاية. فهذا القاضي عبد القادر الراشدي رماه منافسوه بالابتداع في العقائد وبالقول بالتجسيم، وذلك بهدف الفتك به لدى الباي، وقد تسبب ذلك في عزله من منصبه في نهاية المطاف. و ذكر الفكون أن القاضي حميدة بن حسن الغربي كان يخدم الولاة ويعظمهم، ويمتهن نفسه في موالاتهم، ويعطيهم الرشوة، التي عمت وأصبحت ظاهرة عادية بين العلماء، للحصول على المنصب،أو البقاء فيه، مما يؤكد ماكتبه الورتلاني في رحلته المعروفة " في وصفه وتعميمه لانتشار ظاهرة الرشوة في الجزائر، وذلك عند حديثه عن قاضي ومفتي مدينة بسكرة، الذي كان لا يتولى المنصب إلا بإعطاء الرشوة، قائلا:"وكذا في كامل عمالة الجزائر".[٢٤]

كما استوقفنا الصراع بين عائلة المسبح وعائلة باش تارزي على قضاء محكمة قسنطينة، فقد تعاقب عليه أولا الشيخ محمد المسبح بين سنتي ١٨٠٩-١٨٣٢م، ثم العالم مصطفى باش تارزي بين سنتي ١٨١٢-١٨٢٥م، ويؤكد شراسة هذا الصراع بين العائلتين ما رصدناه من تعاقب دوري للشخصيتين على المنصب، من خلال أختامهما المسجلة في سجلات الأحوال الشخصية

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

رقم ٥ و ٦ و ٧ الخاصة بعقود الزواج والطلاق بمحكمة قسنطينة في تلك الفترة، والمحفوظة في أرشيف البلدية.

في ظل ظروف كهذه يصبح تملق المثقف للسلطة والحاكم طبيعيا، وطلب الهدايا منه أمر مقبول لا حياء فيه، وإلا كيف نفهم و نفسر الأبيات التي كتبها محمد بن ميمون للداي محمد بكداش وصدر بها كتابه التحفة المرضية، سوى تملق وطلب صريح للعطايا على حساب الكرامة وحتى على حساب المستوى الأدبي والفني للقصيدة حيث قال:

هذا الكتاب لو يباع بوزنه ذهبا لكان البائع المغبون

ومن العجيب أن تراني آخذا ذهبا وأعطي الجوهر المكنون.[٢٥]

٢- ظاهرة توريث المناصب: أمام قلة الوظائف وأهميتها في نفس الوقت لضمان مصدر قار للرزق من جهة، وسيطرة سلطة الباليك على توزيع الريع الاقتصادي من جهة أخرى، من الطبيعي أن تكون النتيجة سعي كل فائز بالوظائف إلى استمرار الوظيفة في عقبه، وهي أمور، ولاشك، منافية لشروط تولي الوظائف الإدارية والعلمية والتي على رأسها العلم والكفاءة والأخلاق، وهي كلها لا تورث.

تصادف الباحث في هذه الفترة، استفحال ظاهرة التوريث العائلي للمناصب بشكل لافت، حيث اشتهرت عائلات بعينها كعائلة ابن العنابي، وابن العطار، وابن المفتي،وابن الشاهد، والبوني، وعائلة قدوره والفكون، وعائلات أخرى كثيرة، لا يسعنا المقام لذكرها، بعضها ظل يتوارث المناصب الإدارية والعلمية ليس زمن العثمانيين فقط، و إنما منذ العهد الزياني والحفصي،كعائلة العقباني والمقري على سبيل الذكر لا الحصر.

وهكذا ورث الآباء لأبنائهم الوظائف العلمية والإدارية، واحتكروها، وزادوا على ذلك الجمع بين أكثر من منصب ووظيفة، فالشيخ سعيد قدوره مفتي العاصمة أناب عنه ابنه محمد بن سعيد قدوره في أكثر من منصب، حتى أصبح مفتيا لمدة أربعين سنة بعد وفاة والده، ليورث بدوره المنصب لأخيه أحمد بن سعيد قدوره. ونفس الشيء بالنسبة لعائلة ابن باديس في قسنطينة، فقد أخبر الفكون أنه اجتمع فيهم أربعون كلهم حازوا المناصب المخزنية.

وكذلك عائلة الغربي فقد شغل فيها أبو الفضل قضاء قسنطينة، أما ولده فتصدر الفتوى والتدريس بها، واعتلى حفيده حميدة الغربي القضاء والفتوى والخطابة في آن واحد،حتى كانت

شهرتهم على ما ورثوه من أسلافهم،كما عبر عن ذلك الفكون في منشوره.كما اشتهرت عائلة المسبح بتعاقب الآباء والأبناء على تقلد الوظائف العلمية الرسمية، فاشتهر منهم عبد اللطيف وحميدة وبركات.

و الحقيقة أن عائلة الفكون نفسها ،التي انتقد أحد أفرادها هذه الظاهرة، لم تكن هي الأخرى بعيدة عن تكريس ظاهرة التوريث، فقد توارث الفكون الجد، والأب، والحفيد وظائف الإمامة والخطابة والقضاء بمدينة قسنطينة، ثم أضافوا لها زمن الفكون الحفيد صاحب المنشور الذي اعتمدنا عليه في رصد هذه الظاهرة، مشيخة الحج، والتي ظلت تسند لهم إلى غاية ١٨٣٨م.

٣- الوظائف ومصائبها: لم يكن شغل الوظيفة بالأمر الهين، ولم يكن الاحتفاظ بها بالأمر السهل، فقد كان على المثقف أن يخوض الصعاب، ويواجه الأهوال، من أجل الاستمرار أو البقاء في المنصب.

كان ارتباط المثقف بالسلطة، وتبعيته لها، في عصر الانحطاط هذا، هو المؤهل الوحيد للارتقاء في السلم الإداري، ولم تكن الكفاءة والمجهود العلمي، سوى مؤهلات نادرة الوجود، وهذا سر العلم القليل الذي لاحظه الورتلاني على زملائه، وقلة اشتغالهم بالعلم والقضايا الفكرية.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

عرفت السلطة كيف تتخذ من الوضع المادي طريقا لكسر شوكة العلماء وعزلهم، مثل ما حدث مع المفتي الحنفي ابن نيكرو، ثم مع الشيخ يحي الأوراسي، الذي اتهم بخلع البيعة، و لما أحس بقرب مساءلته، اضطر للاختفاء والهرب، وإشعال نار الثورة بالأوراس.(٢٦)

تعرض الباشا محمد بكداش بالاضطهاد لمفتي العاصمة أحمد بن قدوره، الذي كان والده سعيد قدوره قد نفي هو الآخر إلى اسطنبول أيام يوسف باشا، هذا الأخير الذي اشتهر بأنه كان ملاحقا للعلماء، حيث لجأ عدد منهم في عهده إلى الهجرة هروبا من التنكيل، وهو ما يسمى في أدبيات الصراع السياسي بالمنفى الاختياري، الذي عاشه الشيخ عيسى الثعالبي ويحي الشاوي، والعالم سعيد المنداسي الذي رحل إلى المغرب.(٢٧)

كانت الوظيفة، بالنسبة للكثيرين، نقمة بقدر ما هي نعمة، وخاصة مع سلطة لم تول العلماء وقطاع التعليم و الثقافة كبير اهتمام، بل كانت تسعى دائما إلى تدجين فئة المثقفين ليسهل عليها بعد ذلك ضمان ولائهم، ترغيبا وترهيبا. فلجأت إلى الطريقة القديمة الجديدة في توزيع الوظائف

والربع، وكما كان توزيع المنصب يتم من هنا وهناك، كان انتزاعه والزج بصاحبه في السجن، أمر هين لايتطلب سوى إشارة بسيطة من الحاكم، والمتصفح لكتاب المنشور تصادفه الظاهرة بشكل مربع، حتى ليحسبها أنها أصبحت موضة للعصر، وقدرا لا مفر منه، وهذا ما نفهمه من كلام الفكون عندما ترجم لابن نعمون، الذي انتهى مساره المهني الطويل في مناصب الدولة بشكل طبيعي غير معهود دون أن تصيبه محنة، مما جعل الفكون يستغرب ذلك، فسجل العبارة التالية عندما ترجم له قائلا: "...ولم تصبه إذاية من منصبه ولم تتوال عليه النكبات كغيره ممن تولى الخطط بهذا البلد".[٢٨]

الخاتمة:

في الأخير نقول، رغم تنوع مجالات العمل في الجزائر في العهد العثماني ظاهرا، إلا أن المتأمل في التصنيف الرتبي لسلم الوظائف، آنذاك، يجدها محددة ومحدودة..

فهي محددة، كون الوظائف ظلت مقتصرة على مؤسسات بعينها، ومتوارثة من العصور الوسطى، بحيث لم تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري على الأقل ديموغرافيا.

ومن جهة أخرى ظلت محدودة بسبب اقتصارها على المناطق الحضرية فقط، وبالضبط في عواصم الأقاليم والمدن الكبرى، أما الريف، في ذلك الوقت، فقد تميز بالرتابة، وقدم البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

أمام شح المناصب والوظائف الإدارية، لم تكن الوظيفة في متناول الجميع، كما أن القطاع الثقافي عمليا لم يكن بمقدوره إستعاب العدد الهائل لخريجي المؤسسات العلمية الجزائرية علىً تنوعها وبساطتها في نفس الوقت، مما ألجأ الكثير من العلماء والمثقفين إلى ممارسة وظائف تجارية لسد حاجاتهم كما فعل عبد الرزاق ابن حمادوش والشيخ حمودة المقايسي وغيرهم. أما من كان له حظ الوصول وارتقاء سلم الوظيف فقد عان الأمرين في سبيل البقاء أو إبقاء من يخلفه في الوظيفة، ولم يمر ذلك دون أن يدفع المثقف ثمن ذلك، وصل أحيانا إلى حد فقدان حياته.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

الهوامش

(١) يذهب الأستاذ أحمد السليماني إلى أن أصول الإدارة الجزائرية تعود إلى أيام حسن باشا ابن خير الدين بلرباي. أنظر: أحمد السليماني، النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني،مطبعة دحلب، الجزائر، دت، ص٣٦.

(٢) أكمل الدين إحسان أوغلو، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، ط اسطنبول ١٩٩٩، ج١، ص٤٨٣.

(٣) كان حسين بن رجب شاوش الكرغلي المتوفى سنة ١١٠٢هـ/١٦٩٠م أول مفتي جزائري كرغلي، حيث كان من سبقوه أتراكا قادمون. أنظر: سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ١٩٨٥،ج١، ص٣٩٣.

(٤) يرى الأستاذ سعد الله أن القرار النهائي يعود للمفتي المالكي، في حين يرى الأستاذ عبد الجليل التميمي وإمريت و دي لاكروا أن مهمة المفتي لم تكن تتعدى المراقبة الإدارية العامة للجامع وأحباسه. أنظر: سعد الله، المرجع السابق،ج١، ص٣٩٩.

Temimi(A) ; Pour une histoire de la grande mosquée d'Alger , Revu historique maghrébine, N19-20 , A1980, P.180.

(٥) أنظر: أحمد توفيق المدني، "من الوثائق الجزائرية العثمانية:مشكل الديوانة بين الجزائر والدولة العثمانية"، مجلة التاريخ، ع٩ ، الجزائرسنة ١٩٨٠، ص٧٧.

(٦) يذهب الكثير من الباحثين إلى أن المفتي كان ناظرا للأوقاف في نفس الوقت، لكن الوثيقة التي اطلعنا عليها بالمكتبة الوطنية وهي تحت رقم ٥٣ الملف٢، بالمخطوط رقم٣٢٠٥ مجموع،كانت فيها الوظيفتين منفصلتين،فالمفتي سنة ١١٠٢هـ/١٦٨٦م هو محمد قدوره،وناظر الأوقاف هو محمد الوزير.

(٧) ينظر الرسالة ٤٤ من الملف ٣، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية،تحت رقم٣٢٠٥ مجموع.

(٨) فاطمة الزهراء قشي ،قسنطينة المدينة والمجتمع،رسالة دكتوراه دولة، جامعة تونس الأولى،ج١، ص١٦٠.

أنظر كذلك كتب الرحالة: وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، ترجمة عبد القادر زبادية. ووليام شالر، مذكرات وليام قنصل أمريكا بالجزائر ١٨١٦-١٨٢٤، ترجمة إسماعيل العربي. و فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي١٨٣٢-١٨٣٧.

(9) Henri et bon aucapitaine ;sur l'histoire et l'administration du beylik de Titri ;Revu Africaine ,N11, A1867 , PP. 366-367.

والسلطاني عملة جزائرية من الذهب وزنها ٣ غ.

(١٠) ينظر سجلات الأحوال الشخصية لمحكمة قسنطينة التي تعود للفترة بمركز أرشيف بلدية قسنطينة وفيها أسماء وأختام المفتين تحت هذا السلك

(11) Leclerc(Ch) , Inscription Arabes de Mascara . Rerue A fricaine , N4 , A1859 , P.45.

(١٢) أبو سالم العياشي ، رحلة العياشي، الطبعة الحجرية، فاس١٣٠٣هـ، ج١، ص٤٦.

(١٣) كان المدرس يرتقي في سلم الألقاب، فيبدأ معلما فمدرسا فأستاذا ثم شيخا إذا كان ميرزا، إضافة إلى ألقاب أخرى أحصينا منها أربعون مابين لقب علمي وتشريفي، لكن اشتهر منها الأربعة السابق ذكرهم. ينظر: ابن مريم، البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان، تحقيق عبد الرحمن طالب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٦، ص٢٠١.

(١٤) أنظر وقفية الجامع في:

Albert Devoux ; Les édifices religieuse de L'ancien Alger RevueAFricaine, N13, A1869, P.24.

(١٥) انظر وقفية الجامع في: Leklerc(Ch) , Opcit , P.45.

(١٦) انظر دراسة الأستاذ: ناصر الدين سعيدوني، "الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، مجلة دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، ع١٩، ص- ص ١٤٩-١٥٠. وحمدان خوجة، المرآة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر١٩٧٥، ص،ص٢٧٢، ٢٧٠.

(١٧) لمزيد من الاطلاع أنظر : ناصر الدين سعيدوني، "موظفوا مؤسسة الأوقاف بالجزائر في أواخر العهد العثماني من خلال وثائق الأرشيف الجزائري"، المجلة التاريخية المغاربية، ع٥٧/٥٨، جويلية ١٩٩٠،ص١٨٤.

(١٨) انظر نص الوثيقة التي افتتحت بها السجلات في: Feraud (Charles) ; Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine , Revue Africaine , N12 , A1868 , P.12 .

(١٩) كان عدد الكتبة بقصر الداي يتجاوز إثني عشر كاتبا أنظر:

Venture de Paradis ;Tunis et Alger au 18 siécle, présenté par Josef Cóq , Paris la bibliothèque Arabe sindbed, P.75 .

(٢٠) أحمد ابن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث، الجزائر ١٩٧٣، ص٢٤٧.

(٢١) الطاهر ابن حوا، زهر الآداب، مخطوط المكتبة الوطنية الجزائرية، رقم ٨٩٣ ، الورقة ٧٥ وجه.

(٢٢) انظر الرسالة ١٤، الملف٢، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، رقم ٣٢٠٦ مجموع.

(٢٣) عبد الكريم الفكون، منشور الهداية في كشف حال من ادعي العلم والولاية، تحقيق أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١٨٧،١، ص٨٣.

(٢٤) الحسين الورتلاني، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تحقيق ابن أبي الشنب، مطبعة فونتانا، الجزائر ١٩٠٨، ص،ص ١١، ٦٩٨.

(٢٥) محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،ط١٩٨١/٢، ص١١٣.

(٢٦) عبد الكريم الفكون،المرجع السابق، ص٥٤.

(٢٧) أحمد السلاوي، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر السلاوي وآخر، دار الكتاب المغرب، ط١٩٥٦، ج ٧، ص٣١.

(٢٨) عبد الكريم الفكون، المرجع سابق، ص٨١.

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com